# اقتصاد

## فوق الطاولة

### وزير التموين.. و«رأفة» التجار!!

**علي هاشم**

أسوأ ما يمكن تخيله عن طبيعة العلاقة بين التجار والحكومة افتضحه اجتماعهما يوم الأحد الماضي لـ«تعديل آليات التسعير»!، فتحت لافتة «التفهم» تحولت الجلسة إلى مناسبة حكومية لتقديم فروض الطاعة في محراب التجار؟.

كان الأمر سهلا لفهم الارتياح الذي ساور التجار عقب الاجتماع، إذ، وعلى حساب المواطن والأموال العامة، تبرعت الحكومة لهم بهوامش ربح خيالية من السلع (ممولة / وغير ممولة) الاستيراد بعد موافقتها على آلية تسعير مزدوجة تتيح سهولة كبيرة أمامهم بمناقلة سلعهم الممولة من المصرف المركزي لبيعها بسعر غير الممولة، ورغم ما قد يبدو عليه الأمر من «عدالة فنية» أثناء حركة الدولار صعودا، فهي غير ملزمة التطبيق إذا انعطف في منحى هابط.

ما يهم في مجمل القضية هو «السلع الأساسية»، فلو كان صحيحا قطع الحكومة بأنها تمول (جميع) ما يرد إليها من طلبات لاستيرادها، يصبح التشكك في نيات التجار مشروعاً تماماً، إذ لا منطق في قيامهم باستيرادها من خارج التمويل الحكومي، واستطرادا، فلم يكن من حاجة إطلاقاً لاعتماد آليتي تسعير لها، ولا لتفهم مطلبهم (المكرر) بلجم سلطة الضابطة التموينية لمراقبة تقيدهم بها!.

ورغم كل ذلك، فأسوأ ما في الاجتماع لما يأت بعد!، فعقب انفضاضه، نقل عن وزير «التموين» طلبه «العمل على توفير السلع بأسعار رحيمة (بالناس) رؤوفة بأحوالهم»!!، قابله التجار بتفهم: «واعدين بتوفير المواد الأساسية بأسعار مرضية»؟!.

في الواقع، ورغم التعارض الصارخ بين هدف الاجتماع المنعقد لإطلاق هوامش ربح التجار، وبين موافقتهم على خفضها!، فـ«المنولوج» السابق تمظهر كـ«زلة لسان فرويدية» عبر خلالها كلا الطرفين عن لا وعيهما تجاه تسلسل موقع الآخر في سلسلة الهيمنة على الأسواق، فذهب الوزير إلى استجداء (الأقوياء)، وذهب (الخصوم) إلى التفهم!، ومع الاحتفاظ بما يستبطنه موقفه من غيرية (وتشفع ورأفة) بـ(المواطنين المساكين)، إلا أنه –للأسف– قدم نموذجاً صارخا في الخضوع لم يدانه فيه سوى وزير واحد مر على كرسيه قبل أشهر قليلة!، ولو يدري كلاهما ما كان يفعله من سبقهم على الكرسي ذاته في عقود خلت، لما اقترفا هذا العيار من خطايا (التفهم) في أيام الحرب؟!.

فمن حيث المبدأ، يفتضح «وعد» التجار بالأسعار المرضية إقراراً عفوياً بتحكمهم المبرمج في تدفق السلع المبني على احتكارها تحت سمع وبصر وزير التموين كما مدير «هيئة المنافسة ومنع الاحتكار» التي قضى مديرها سنواته الأخيرة «مطبطبا» لهم نافيا عنهم أي شبهة بالاستغلال.. وهذا أمر قابل للتحدي!! وبالطبع، فالاحتكار هذا هو المسؤول عن قسط وافر عن الخلل في توازن الكتلتين السلعية والنقدية، ما يضع التجار –كأحد صانعي التضخم– على الطرف الآخر من معركة المستهلكين المعيشية، فكيف لأي منا أن يطلب منهم الرأفة؟!

### الحكومة تبدأ في إعداد موازنة ٢٠١٧

# لجنة الإعمار مسؤولة عن تأهيل المنشآت الحكومية المتضررة

**الوطن**

**كشفت مصادر مطلعة لـ«الوطن» أن الحكومة تقوم حالياً بدراسة أسس وتوجهات إعداد الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧ وإيراداتها المالية واعتماداتها الجارية والاستثمارية لوزارات الدفاع والصناعة والاقتصاد والتجارة الداخلية والإعلام والسياحة والعدل والثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف والإسكان والتنمية العمرانية والصحة والإدارة المحلية والأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون البيئة لعرضها على السلطتين التنفيذية والتشريعية تنفيذاً لأحكام القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي ضمن مدة زمنية أقصاها ٢٠١٦/٧/٥.. وبناء عليه اعتمدت الحكومة تعليمات معينة اشترطت على جهات القطاع العام التقيد بها واتباعها في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم سواء من من حيث المضمون الشكل والتوقيت، وذكر المصدر أن الحكومة قررت في مشروعها القادم عدم إدراج أي مشروع جديد أو رصد أي اعتماد له ما لم يكن موافقاً عليه منها وعلى برنامجه الوظيفي من اللجنة المختصة حيث إن الموافقة على البرنامج الوظيفي لا تعني بالضرورة رصد الاعتماد اللازم وإدراج المشروع في خطة عام ٢٠١٧ وإنما يتعلق ذلك بأهمية وإستراتيجية المشروع بالنسبة لمجموعة المشاريع الجديدة الأخرى للجهات العامة وحسب الإمكانات المالية المتاحة في الموازنة، وتعتبر وسائل النقل والانتقال ضمن المشاريع الاستثمارية الأقل أهمية في الاعتمادات الاستثمارية وفي حال أهمية العمل لبعض الجهات العامة وضرورة تأمين وسائل النقل، حصر الأضرار الناجمة عن أعمال التخريب المسلح على المنشآت والطرق وفصلها عن المنشآت والطرق التي بحاجة إلى إعادة تأهيل في الحالات الأخرى.**

**كما اشترطت الحكومة على وزاراتها عدم إدراج أي مشاريع**

أو أعمال مادية تتعلق بإعادة الإعمار للأبنية والمنشآت والمرافق الحكومية المتضررة بفعل عمليات التخريب المرتكبة من المجموعات الإرهابية المسلحة في الموازنة الاستثمارية للوزارات والجهات العامة لأنه سيتم تخصيص لجنة إعادة الإعمار بمبلغ مستقل في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٧ وهي بدورها من سيقوم بتحويل المبالغ اللازمة لمشاريع وأعمال الإصلاح وإعادة الإعمار في الوزارات والجهات العامة من حساب لجنة إعادة الإعمار وفقاً لما هو وارد في الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار لعام ٢٠١٧ والمعدة من لجنة إعادة الإعمار ولم تكتف الحكومة بذلك بل أكدت عدم إدراج أي مشاريع جديدة تتعلق بتنفيذ مبانٍ حكومية إدارية في عام ٢٠١٧ بما فيها الدراسة أو حتى البرنامج الوظيفي أو شراء أرض، وألزمت الحكومة جهات القطاع العام بأن تتحمل هذه الجهات مسؤولية تحقيق الأهداف المتوخاة من المشاريع الاستثمارية إضافة إلى تنفيذ الجوانب المادية والمالية للخطة الاستثمارية في إطار البرنامج الزمني للتنفيذ المالي والمادي وأن تعطى الأولوية في تنفيذ المشاريع وبما لا يتعارض مع توصيات المجلس الأعلى للتخطيط، وطالبت الحكومة الوزارات والجهات التابعة في إعداد مشاريع الخطط التقيد بالعديد من القضايا بحيث يكون هناك ترابط فني واقتصادي في مختلف المستويات بجوانبها المادية والمالية والبشرية. وأن يكون الربط المباشر بين الموازنة العامة للدولة، والموازنات التقديرية عن طريق التوفيق بين مفاهيم الحسابات القومية الاقتصادية والأنظمة المحاسبية والأهم حسب المصدر هو التركيز في الخطة السنوية بجانبيها الاستثماري والجاري على عدد محدود من المتغيرات الأساسية يمكن من خلالها تعديل مسارات التنفيذ والمرونة لتحقيق الأهداف الأساسية للخطة الاستثمارية.

# من جديد وعد من وزير الصناعة باستدراج نول حديث لمعمل سجاد السويداء

**عبير صيموعة**

على ما يبدو أن أحدا في الحكومة الاقتصادية لم يفطن إلى أن جميع منشآت القطاع العام الاقتصادي عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي والأبنية والبنى التحتية المجهزة وغير المستفاد منها صناعياً أو اقتصادياً، وأنه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه البلاد بدلا من الإنفاق على استثمارات جديدة في القطاع العام من بناء معامل لصناعات مختلفة كان من الأجدى الاستفادة من هذه المواقع وخصوصاً في المناطق الآمنة في إدخال صناعات جديدة تكون رافدا قوياً جداً للدخل الوطني وتحسين المعيشة وإيجاد فرص عمل ضمنها، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فما زال معمل سجاد السويداء الآلي بين سندان التطوير والتحديث ووعود استقدام نول جديد وحديث يحل ٩٠٪ من المشاكل الموجودة وبين مطرقته المتمثلة بقدم الآلات وكبر سن العاملة وعدم رفده بعمالة شابة ناهيك عن ضغط الإنفاق تحت مسمى ظروف الأزمة حيث إن الحل الأمثل والأول والأخير بحسب مدير المعمل المهندس مأمون أبو حسون هو النول الحديث مع متمماته الذي يستبدل جميع الأنوال وبميزات تفوق الأضعاف بكل المقاييس من إنتاج وتنوع وتسويق وصولا إلى التكلفة والمنافسة وهذا ما يسعى إليه المعمل منذ عشر سنين أو أكثر مع وجود عدة دراسات حول هذا المقترح.

هذا ويتساءل الجميع إن كان مشروع النول الجديد سيرى النور بعد تصريحات ووعود وزير الصناعة خلال زيارته الأخيرة منذ أيام إلى السويداء برفقة رئيس مجلس الوزراء حيث صرح وعلى الملأ باستدراج النول الجديد خلال خطة الوزارة للعام القادم ٢٠١٧ ويأتي التساؤل حول جدية التصريح لأنه سبق لوزير الصناعة كمال الدين طعمة وخلال زيارته منذ ثلاث سنوات مضت أن صرح ووعد بالتصريح ذاته ولكن لم يترجم وعده على أرض واقع المعمل حتى تاريخه، فهل يثبت العكس هذه المرة ويتم بعث الحياة من جديد لهذا الصرح الذي لطالما تغنينا بهذه الصناعة وجودتها فضلا عن أن ما يزيد على ١٠٠ أسرة تعتاش منها، علماً أنه وعلى أرض الواقع لا يحتاج المعمل إلا لإعانة لا تتجاوز قيمتها ما تم منحه كهبة من رئاسة مجلس الوزراء للموازنة المستقلة في المحافظة والبالغة ٩٠٠ مليون وخاصة أن المعمل وبرغم الأزمة استطاع تحقيق أرباح وصلت إلى ٤٥ مليون ل.س فهل يستحق الدعم؟

# توقف الشركة اللبنانية عن تزويدالصناعيين بالمحروقات

**علي محمود سليمان**

**كشف مصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية أن الشركة اللبنانية «جيكو أوف شور» توقفت عن بيع المشتقات النفطية للصناعيين في المحافظات، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف لها مع ارتفاع سعر صرف الدولار.**

**وأوضح المصدر في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة اللبنانية كانت قد حصلت على موافقة من لجنة المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٤ لبيع المشتقات النفطية الناتجة عن عقد استثمار الطاقة التكريرية الفائضة والمبرم مع مكتب تسويق النفط حصراً في المناطق الآمنة لمدن دير الزور والحسكة والقامشلي وللمدن الصناعية وللصناعيين في المحافظات كافة عن طريق لجنة المحروقات في المحافظة وذلك استثناء من الحصر والمنع والقيد بشركة محروقات ومن إجازة الاستيراد لشركة جيكو أوف شور اللبنانية على أن تلتزم بدفع الضرائب والرسوم كافة المترتبة عليها وأن تكون المادة الخام مستوردة من شركات غير محظورة، وذلك كله بالسعر الرسمي وضمن شروط وضوابط تحددها شركة محروقات تفادياً لحصول سوق سوداء للمادة أو تهريبها خارج القطر أو نقلها إلى مناطق غير آمنة واستخدامها بشكل غير صحيح، حيث تم التعاقد مع الشركة اللبنانية لاستثمار الطاقة التكريرية الفائضة عن المصافي لكونها لا تعمل بكامل طاقتها التكريرية، وتم السماح لهذه الشركة بالتكرير والتخزين في المصفاتين بأجور حيث تستورد ناقلة نفط خام شهرياً.**

**وفي هذا السياق أوضح رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن الشركة اللبنانية كانت تقوم بتزويد الصناعيين بالمحروقات للمنشآت الصناعية في المدن الصناعية، وتغطي كامل الحاجة بنسبة مئة بالمئة، وبالسعر المحدد من شركة محروقات «سادكوب» وهو ١٣٥ ليرة سورية لليتر، إضافة إلى هامش ٥ ليرات للنقل.**

**ولفت الدبس في تصريحه لـ«الوطن» أن الصناعيين عادوا حالياً لاستجرار المحروقات عن طريق شركة سادكوب وفروعها في المحافظات لتغطية حاجة منشآتهم الصناعية، وذلك بعد أن توقفت الشركة اللبنانية عن تزويدهم بالمحروقات وفق الأسباب التي ذكرتها والمتعلقة بارتفاع تكاليف النقل عليها والتكرير نتيجة تغيرات سعر صرف الدولار.**

**ولفت الدبس إلى أن شركة محروقات «سادكوب» تتعاون مع الصناعيين والمدن الصناعية لتأمين حاجتهم من المحروقات في ظل انقطاع التيار الكهربائي ولكنها غير قادرة على تغطية كامل الحاجة للصناعيين نظراً لأنها تغطي احتياجات باقي القطاعات، وتصل نسبة التغطية لحاجة الصناعيين إلى نحو ٢٠٪، وهي نسبة غير كافية لتشغيل جميع المنشآت الصناعية، وهو ما سيؤثر سلباً في الإنتاج المحلي.**

# هيئة الصادرات: أغلب منشآت القطاع الخاص ضعيفة

**الوطن**

**أعدت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات برنامجاً أعطته الأولوية في التطبيق والسرعة في التنفيذ وهو يتركز على تشجيع وتطوير قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة للتوسع نحو الأسواق العالمية المستهدفة وتعزيز سياسة اختراق الأسواق وتحسين الصادرات من خلال توفير حوافز خاصة للصادرات إلى الأسواق المستهدفة بعد إعداد دراسة متكاملة عن التوجه الجديد للصادرات السورية وتحديد خريطة الأسواق المستهدفة وتحديد عشرة أسواق جديدة وتصنيف الأسواق إلى أسواق متطورة ذات دخل مرتفع وأسواق ذات دخل متوسط وأسواق ذات دخل منخفض ووضع معايير الدعم بناء على التصنيف مع الأخذ بالحسبان درجة المنافسة وطبيعتها وحصص السوق وتطور الحصص وطبيعة السلعة والنمو السريع في السوق المستهدف والعلامات التجارية ومساندة عمليات الشحن والدعم في مجال إجراءات الحصول على شهادة الجودة أو أي وثائق مطلوبة لدخول السوق المستهدف.**

**وتسعى الهيئة إلى اعتماد خطوات ضمن هذا الاتجاه من خلال دعم وتسهيل التجارة المحلية والدولية من خلال التوافق مع الإطار العام الدولي الذي يحدد مجموعة من المتطلبات المؤسساتية والإجرائية لممارسات البنية التحتية للجودة على أن تنفذ الشركات الاختبارات اللازمة للمواد الخام ونصف المصنعة قبل البدء في العملية الإنتاجية لتقييم مدى مطابقتها للمواصفات المحددة في تصميم المنتج واختبار المنتجات تامة الصنع والمنتجات نصف المصنعة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات وتحقيق جودة المنتج وفحص واختبار المواد الخام المستلمة من الموردين للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات ومنع انحرافات المواد الخام ووضع معايير محددة لتصنيف المنتجات كمنتج جيد أو معيب أو تالف للحفاظ على مستوى معين من الجودة وتبسيط الإجراءات الجمركية والوثائق المطلوبة ونمذجتها وتوحيد متطلبات الوثائق التجارية المطلوبة وفق المعايير الدولية واستخدام النموذج الأساسي لوثائق التجارة الذي تعتمده الأمم المتحدة وإنشاء نظام النافذة الواحدة للتجارة، وسوف تعتمد الهيئة عدداً من البرامج المصممة خصيصا لتنمية قدرات الشركات الصناعية لتمكينها من التوسع والمنافسة محليا ودوليا وأن يعمل نظام الدعم الفني على أساس تقاسم التكاليف، ووصفت الهيئة أغلب منشآت القطاع الخاص بالضعف سواء على المستوى الإداري أو التكنولوجي أو التسويقي الأمر الذي انعكس على قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي إضافة إلى اختلاف الاحتياجات التنموية للمنشآت وذلك نتيجة لاختلاف تقنيات الإنتاج والمهارات والخبرات الفنية المطلوبة واختلاف متطلبات الجودة وأساليب التسويق الدولي، ولفتت إلى معاناة القطاع الصناعي مشاكل جوهرية وهيكلية أعاقت نموه وتقدمه وأدت إلى تدني الإنتاجية الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدني القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء.**

# لأول مرة.. دولار السوداء أقل من المركزي

**محمد راكان مصطفى**

**شهدت أسعار صرف الدولار في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية انخفاضاً مفاجئاً يوم أمس تراوحت بين ٥٥٠ و٥٤٠ ليرة سورية للدولار.**

**ترافق ذلك مع إعلان مصرف سورية المركزي عن تحديده سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج عند حدود مجزية تفوق السعر في السوق بهدف دعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود.**

**كما أكد المصرف المركزي استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة، وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية بسقوف مفتوحة.**

**كما نصح المركزي المواطنين بعدم التعامل مع السوق السوداء حتى لا يكونوا عرضة للمساءلة (وفق المرسوم ٥٤) إضافة إلى المخاطرة المرتبطة بالتعامل مع هذه السوق ولاسيما أن سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بات عند حدود مغرية توازي السعر في السوق.**

**وبين مصرف سورية المركزي في بيان وصل «الوطن» نسخة منه أنه زاد من حجم تدخله في سوق القطع الأجنبي عبر خطة التدخل التي بدأها مصرف سورية المركزي منذ تاريخ ٢٠١٦/٥/١١؛ وذلك قبيل قدوم شهر رمضان المبارك في خطوة منه لزيادة المعروض من القطع الأجنبي وتلبية متطلبات السوق التجارية وغير التجارية بأسعار صرف مدعومة بغرض انعكاس هذا الدعم على أسعار السلع والخدمات وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.**

**وطالب المركزي بتضافر جميع الجهود الحكومية والفعاليات الاقتصادية لضمان انعكاس تحسن سعر صرف الليرة السورية على الأسعار في السوق المحلية.**

**موضحاً أنه وبغرض تعزيز القوة الشرائية لليرة السورية في السوق لا بد من إجراءات حكومية مرافقة تبدأ من مكافحة التهريب وإغلاق منافذ البيع التي تبيع المواد المهربة ومحاسبة المسؤولين عن رفع الأسعار في السوق وتفعيل مؤسسات التدخل الإيجابي.**

**وكان مصرف سورية المركزي قد حدد سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي ليوم أمس بـ٥٦٥ ليرة سورية للدولار الواحد.**

**وأشار المركزي إلى أن مصادر في السوق كشفت عن وجود إحجام عن التعامل بالدولار الأميركي في ظل وجود طلب غير مسبوق على الليرة السورية، مع إشارتها لهبوط حاد في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية بفعل إجراءات التدخل الأخيرة لمصرف سورية المركزي.**

**كما أشارت المصادر إلى جمود ملحوظ في التعاملات في سوق القطع، وترقب لانخفاض شديد في سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية، وأنه من المتوقع أن يسجل سعر صرف الليرة مستويات تحسن أفضل خلال الأسبوع القادم، حيث سوق القطع الأجنبي يتلقف أي إشارة من مصرف سورية المركزي ويبدي لها استجابة سريعة وهو في حالة ترقب دائم لإجراءات المصرف المركزي لأنه اللاعب الأساسي في سوق القطع الأجنبي ولاسيما بعد خطة التدخل الأخيرة.**

**وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٥٦٢,٢٨ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٦٢,٣٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٥٧٥ ليرة سورية.**

**وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٦٢٥ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٦٢٥,٠٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٦٣٩,١٤ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.**

# حديث التموين في رمضان: زيادة عدد مراقبي التموين

**عبد الهادي شباط**

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم لـ«الوطن» أن المديرية نفذت خلال الأسبوع الماضي ٧٢ دورية لحماية المستهلك في مختلف أسواق ومناطق ريف دمشق تم خلالها ضبط ١٧١ تاجراً مخالفاً وسحب ٤٦ عينة من مواد مشتبه في سلامتها في الأسواق وإرسالها للمخابر المختصة لبيان سلامتها ومدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس السورية المعتمدة.

وحول توزع المخالفات التي تم ضبطها بين أنه تم ضبط ٨١ مخالفة لعدم الإعلان عن الأسعار حيث بات يعمد الكثير من الباعة لعدم الإعلان عن أسعارهم بهدف تغييرها بشكل مستمر وعدم التزامهم بالأسعار المعلنة حيث شكل تذبذب سعر صرف الليرة أمام الدولار مناخاً لتوسع مثل هذه المخالفة، كما تم رصد ٤٥ مخالفة لعدم تداول الفواتير وهو ما تركز عليه حماية المستهلك وخاصة لدى تجار الجملة لأنهم يمثلون حلقة الأساس في التسعير وعليه تبنى بقية الأسعار لدى مختلف الحلقات من باعة نصف الجملة والمفرق وغيرهم، وتم ضبط حالة واحدة لعدم الامتناع عن البيع وهي ظاهرة باتت تنتشر مؤخراً بين الباعة وخاصة عند أي إشاعة حول ارتفاع صرف الدولار، و٢٤ مخالفة تتصل بالبيع بسعر زائد و١٣ مخالفة بدل خدمات خاصة لدى المقاهي والمطاعم وأجور النقل.

وفيما يتعلق بالمخالفات الجسيمة أفاد أنه تم ضبط حالة اتجار بالدقيق التمويني عبر تهريب المادة والحصول عليها بطرق غير شرعية بالأسعار المدعومة من الدولة ومن ثم إعادة طرحها من جديد بالسوق بالأسعار الرائجة وذلك على حساب الدولة والمواطن معاً حيث تم تخصيص هذه الكميات من الدقيق لإنتاج الخبز على حين تذهب عادة بعد تهريبها لمحال المعجنات والحلويات خاصة في مدينة دمشق، كما تم ضبط مخالفتين حول التلاعب والغش في بيع المحروقات ومخالفتين لبيع لحوم غير صالحة للاستهلاك البشري حيث بات يستغل العديد من باعة اللحوم عدم قدرة المستهلك على شراء مادة اللحوم في الأسعار الحالية المرتفعة ليقدموا لحوماً مجهولة المصدر وعادة ما تكون مفرومة لعدم بيان مكوناتها بأسعار منخفضة، مشيراً أن هناك توجيهاً في المديرية لجميع العناصر بمصادرة مثل هذه المواد في الأسواق مباشرة وإحالة البائع للقضاء، كما تم ضبط ٤ محلات لبيع الألبسة مخالفة لجهة التلاعب بالمواصفات والأسعار.

ومن جهته كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية محمد باسل طحان لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على جملة من الإجراءات لتطوير عمل حماية المستهلك خلال شهر رمضان القادم بما ينسجم مع حالة ارتفاع الطلب على العديد من المواد خاصة المواد الغذائية والألبسة والحلويات خلال الشهر، وهو الأمر الذي عادة ما يخلق مناخاً ملائماً لبعض التجار والباعة لاستغلال حالة ارتفاع الطلب لرفع أسعارهم.

وبين أن من أهم الإجراءات التي تعمل الوزارة عليها زيادة عدد عناصر حماية المستهلك وتكثيف الدوريات في الأسواق والمناطق والأحياء الشعبية والرئيسية إضافة إلى اتباع العمل ضمن مجموعات مشتركة موزعة على قطاعات محددة والعمل وفق نظام الحملات وإشراك المديرين المركزيين في هذه الحملات، كما سيتم التركيز على رقابة المواد والسلع الغذائية وتكثيف سحب العينات وإرسالها للمخابر المختصة للتأكد من سلامتها ومطابقة مواصفاتها مع المعايير والمواصفات القياسية السورية المعتمدة.

كما بين أن هناك تنسيقاً مع مؤسسات التدخل الإيجابي لطرح المزيد من المواد الأساسية التي يرتفع الطلب عليها في شهر رمضان خاصة المربيات والعصائر والحبوب والزيوت والسمون وغيرها لتحقيق توازن حالة العرض والطلب في السوق وعدم حدوث أي نقص أو فقدان لأي سلعة أو مادة.